مدير التموين: المراعي الجيدة والدولار ترفع أسعار اللحوم بالحسكة

الحسكة- دحام السلطان

بين مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالحسكة إغناطيوس كسبو لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء في الأسواق عن حدها الطبيعي وبنسبةٍ وصلت إلى ١٠ بالمئة، يعود بالدرجة الأولى إلى إحجام مربي المواشي وامتناعهم عن بيع مواشيهم لسوق اللحوم، نتيجة لتوافر المادة الأولية الخاصة بالرعي وبشكل مجاني بفعل امتداد المراعي على طول وعرض الرقعة الجغرافية من أراضي المحافظة ، إضافة إلى تزامن ذلك مع ارتفاع سعر صرف القطع الأجنبي.

وأشار إلى وصول سعر الكيلو إلى ٣٥٠٠ ليرة، في الوقت الذي شهد سعر كغ الفروج استقراراً تراوح بين ٧٠٠ – ٦٥٠ ليرة سورية.

وأوضح كسبو أن ارتفاع أسعار الخضر والفواكه الشتوية لا يشكل ارتفاعاً غير عادي بالمعنى الحقيقي، لافتاً: إلى أن الارتفاع الحاصل اليوم طفيفاً وفروقاته معقولة، وهذا يعود كله لموضوع عملية النقل اليومي وسريانه اليومي الذي يربط المحافظة بالخارج عبر معبر «سيمالكا» النهري بإقليم شمال العراق، إضافة إلى الظروف الجوية المعيقة لعملية نقل المادة بالطرق النظامية والسليمة عبر الطرقات البرية التي تربط المحافظة بمحافظات الداخل، وما تفرضه «الأوتاوات» التعجيزية على الناقل، التي تنعكس سلباً على المستهلك أي المواطن لوحده!

وأضاف رئيس دائرة حماية المستهلك في المديرية عماد الدرعان إن الدائرة قامت بتسيير ٦٠ دورية خلال شهر كانون الثاني الماضي في الأحياء الواقعة ضمن نطاق عملها، وقامت بتنظيم ٩ ضبوط مباشرة تخص الامتناع عن بيع الخبز التمويني، والبيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار وعدم التقيد بالتعليمات الإدارية المعمول بها، وتمت إحالة المخالفين للقضاء أصولاً، كما تم تنظيم ٨ ضبوط عينات تخص مواد غذائية متنوعة ثلاث مخالفة واثنتان منها مطابقة للمواصفات القياسية السورية.

قريباً برنامج لدعم جرحى القوات الرديفة وآخر لمنح المساعدات النقدية

١٥٥ مليون ليرة قروض الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لـ١٧٦ قرضاً في عام

راما محمد

كشف معاون مدير الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية لؤي العرنجي عن إنجاز ١٧٦ معاملة مشروع ومنحها قروضاً من قبل المصرف الزراعي بقيمة ١٥٥ مليون ليرة وتأمين ما يقارب ١٨٠٠ فرصة عمل من خلال هذه المشاريع العام الماضي.

وبيّن العرنجي في حديث خاص مع «الوطن» أن عدد المعاملات التي حولت للمصرف بلغ ٨٩٨ معاملة للحصول على قروض من أصل ٢٢٠٠ معاملة وصلت الصندوق، على حين إن عدد المعاملات قيد الإنجاز بلغ ١٧٠، على حين تم رفض ٧٥، مشيراً إلى تحويل ١٥٠٠ معاملة لفروع المصرف في حماة حتى تاريخه من أصل ١٧٦٣ وصلت الصندوق، وتحويل ٣٣٠ معاملة لفروع المصرف في طرطوس أنجز منها ٥٠ معاملة.

وأوضح العرنجي أن المشاريع المتناهية الصغر حسب تصنيفها غالباً ما تكون مشاريع أسرية تحتاج من عامل إلى ٥ عمال تقريباً، ومن الممكن أن توفر فرص عمل أكثر في حال كانت تجارية أو خدمية، واصفاً تأمين فرصة عمل واحدة من خلال منح قرض بقيمة مليون ليرة بالجيد جداً؛ نظراً لأن توليد فرصة عمل في القطاع الصناعي قد تصل تكلفتها إلى ١٠ ملايين ليرة.

وأعاد العرنجي الشروط الصعبة التي يتطلبها منح القروض إلى صعوبة الوصول إلى الفئات المستهدفة الفقيرة، إلى جانب أن المال العام لا يمكن هدره فهو ليس منحة من منظمة دولية، مؤكداً أن نسبة تنفيذ خطة العام الماضي كانت متدنية، نظراً لأن المشروع الوحيد للصندوق وهو برنامج تمكين الريف السوري الذي جاء متأخراً، كونه يتطلب صدور قانون بذلك وتحديد التمويل اللازم، إضافة إلى إنجاز الاتفاقية بين الصندوق والمصرف الزراعي، خصوصاً أنه كان تجربة أولى مع المصرف بعد فترة طويلة من توقف جميع المصارف عن الإقراض، ما ولد الكثير من العقبات في التعامل مع المصرف وفروعه، منوهاً بأنه ومع بداية العام الحالي كان هناك انطلاقة قوية للمشروع، وأن سبب التأخر يعود لكون المصرف الزراعي يمول أيضاً المشاريع الزراعية الاستراتيجية التي تتمتع بالأولوية.

وأكد العرنجي أن الأرقام النهائية لعدد المعاملات المحولة للمصرف والمنجزة من قبله تضاعف أربع مرات منذ بداية العام الحالي، نظراً لأن وتيرة العمل أصبحت أسرع، موضحاً أن هذه الأرقام لم تحدد بعد لتأخر المصرف بتزويد الصندوق بها، لافتاً إلى أنه في حال وصل عدد المعاملات المنجزة إلى ٢٢٠٠ معاملة يعني ذلك أن قيمة التمويل لها بلغت ٢ مليار ليرة وهي القيمة الكاملة للتمويل، منوهاً بأن التعثر في تسديد القروض لم يحدث نتيجة وجود كفالات شخصية وعينية، إلى جانب أن المصرف الزراعي يملك قوة التنفيذ ويستطيع الإعلان عن البيت أو المحل المرهون في حال عدم التسديد ليباع على الفور في المزاد العلني.

وكشف معاون مدير الصندوق عن اتفاق قيد الإنجاز مع مصرف التوفير بمجال دعم الطاقات المتجددة وتقديم قروض للأفراد والشركات للحصول على تمويل قد يصل إلى ٥ أو ٧,٥ ملايين، موضحاً أنه في حال كانت الفائدة التي يتقاضاها المصرف تصل إلى ١٤ بالمئة فالصندوق سيدفع ٤ بالمئة منها بهدف التشجيع باتجاه الاعتماد على الطاقات المتجددة، لافتاً إلى أن باقي المصارف وفي حال كان هناك تعاون معها فمن الممكن أن تقبل رهن الذهب أو السيارات كضمان لمنح القروض، مؤكداً إمكانية التعاون مع بعض المصارف من القطاع الخاص.

ولفت إلى أن الحكومة أوجدت نظام ضمانة المشاريع، ومن خلال تفعيل مؤسسة ضمانة القروض يمكن تغطية خسارة عشرة مشاريع فشلت على سبيل المثال مقابل تمويل مشروع واحد أو فكرة واحدة نجحت، موضحاً أن المصرف الزراعي يطلب ضمانات لمنح القروض كالكفالات الشخصية في حال كانت قيمة القرض مليون ليرة، وضمانة عينية كرهن عقار أرض أو منزل إذا كان قيمة القرض أكثر من مليون ليرة.

وبيّن العرنجي أن هناك اتفاقين بانتظار الإقرار مع كل من مؤسسة التمويل الصغيرة الأولى والمؤسسة الوطنية التابعة للأمانة السورية للتنمية، مؤكداً أن فئة أسر الشهداء والجرحى والمخطوفين لها الأولوية في البرامج المقدمة، إلى جانب وجود برامج تخصصية موجهة لهم كبرنامج دعم المسرحين، كاشفاً عن قرب الإعلان عن برنامج خاص بجرحى القوات الرديفة.

وأكد العرنجي التوجه نحو تسجيل وتوطين المشاريع المتناهية الصغر كافة سواء المقامة من خلال الصندوق والجهات الشريكة معه أم من خلال الجهات الناشطة في التمويل ضمن هذا المجال، مشيراً إلى مخاطبة هذه الجهات بشكل أصولي لتوافي قاعدة بيانات الصندوق بهذه المشاريع اسمياً كنوع من التنظيم والتوطين وجمع الإحصائيات على مستوى البلاد، إلى جانب التعرف على عدد المشاريع وحجم تمويلها ما يخدم صاحب القرار على المستوى الأهلي والحكومي، منوهاً بضرورة التعرف على اسم المستفيد من المشروع حتى لا يكون هناك ازدواجية.

وأوضح المعاون أن مخاطبة الجهات استمرت على مدى العامين السابقين، إلا أن الاستجابة لم تكن كبيرة، مشيراً إلى أن التسجيل سيكون للمشاريع الجديدة والمستمرة فقط؛ كي يكون لصاحب المشروع قيد إلى جانب تقديم التسهيلات له ومن ضمنها منحه بطاقة تسجيل مشروع متناهي الصغر، مضيفاً: الحكومة وافقت على منح البطاقة ما يسهل تعامل المستفيد مع الجهات الأخرى التي تطلب ترخيصاً إدارياً.

وكشف العرنجي عن قرب معاودة الصندوق تقديم برنامج المساعدات النقدية بعد توقفه منذ عام ٢٠١١ للفئات الهشة والمحرومة وغير القادرة على العمل وفق معايير سيتوخى فيها الحذر بغية وصول المال لمستحقيه حسب تعبيره، مشيراً إلى أن البرنامج سيشمل المسنين والمصابين والأسر التي لديها أكثر من ٣ حالات إعاقة، موضحاً أن سقف المساعدة المالية سيحدد حسب حجم التمويل، إلا أنه سيوفر الحد الأدنى من المعيشة والحاجات الأساسية من الطعام والشراب والدواء.

ولفت إلى وجود توجه نحو التدريب المهني والفني وربطه بسوق العمل على الفور، موضحاً أن التدريب المنتهي بالتشغيل يكون لدى صاحب العمل في القطاع الخاص للشخص المرغوب أو المسرح من الخدمة لتدريبه بشكل مجاني مقابل منح صاحب العمل راتب المسرح من برنامج دعم المسرحين الذي يبلغ ٣٥ ألف ليرة، مضيفاً: في حال وجدت الكفاءة لدى المتدرب يحول على الفور إلى موظف ومن الممكن أن تستمر فترة التدريب لعام كامل.

هذا وبين مصدر خاص لـ«الوطن» أن التقصير الذي حصل في منح القروض كان نتيجة تخوف من المصرف الزراعي من تعثر تسديد القروض بعد فترة طويلة من التوقف عن الإقراض، إضافة إلى انشغاله بعمليات الإقراض الأخرى ما شكل ضغطاً على كادر العمل، خصوصاً أن المصرف مر بتجربة سابقة بخصوص تعثر تسديد القروض، موضحاً أن التقصير كان لدى بعض فروع المصرف وليس جميعها.

٧٠٠ مليون بدلات السورية للتأمين في حمص خلال العام الماضي

١٤٥ مليوناً إجمالي التعويضات المسددة لـ٢٤٠ حادثاً.. افتتاح المقر الرئيسي في مركز المدينة مطلع الشهر القادم

حمص - نبال إبراهيم

كشف مدير فرع حمص للمؤسسة العامة السورية للتأمين هشام الربعوني لـ«الوطن» أن القيمة الإجمالية للبدلات التي حصلتها المؤسسة لجميع أنواع العقود (إيرادات الفرع) في عام ٢٠١٨ الماضي بلغت نحو ٧٠٠ مليون ليرة بنسبة زيادة بلغت ٦١ بالمئة مقارنة بإيرادات الفرع من البدلات المستوفاة خلال عام ٢٠١٧ والتي بلغت نحو ٤٣٤ مليون ليرة.

وبين الربعوني أن عدد العقود التأمينية التي أبرمها الفرع في العام الماضي وصل إلى ٩٩٠٢، لافتاً إلى أن القيمة المالية الإجمالية للتعويضات التي سددها الفرع للحوادث في العام الماضي تجاوزت ١٤٥ مليون ليرة عن ٢٤٠ حادثا بنسبة زيادة وصلت إلى ٦٢ بالمئة مقارنة بقيمتها خلال عام ٢٠١٧ والتي بلغت خلاله ٨٩ مليون ليرة عن ١٧٨ حادثاً.

وأوضح أنه في السوق السورية ١٢ شركة تأمين غير المؤسسة العامة السورية للتأمين ولكن المؤسسة ما زالت تستحوذ على النسبة الأكبر من السوق وتحقق بما يعادل نسبة ٨٠ بالمئة من بدلات السوق، مشيراً إلى أن التسويق للعقود يتم إما بطريقة مباشرة وإما عبر جهاز تسويقي (وكلاء للمؤسسة) يساهمون في عملية التشجيع ونشر ثقافة التأمين وضرورتها، كاشفا أن عددهم انخفض خلال الأزمة التي عصفت بالمحافظة حيث كان عددهم قبل الحرب أكثر من عشرة وكلاء للمؤسسة وانخفض عددهم إلى اثنين حالياً.

وشدد الربعوني على ضرورة تعزيز الثقافة التأمينية لدى المواطنين بحيث إنه يوجد ضعف في هذه الثقافة على المستوى العام.

وأضاف إن الفرع يقوم بإصدار جميع أنواع عقود التأمين ومنها التأمين على السيارات بنوعيه الإلزامي والشامل وتتحمل المؤسسة عن المؤمَن له أي ضرر مادي يسببه للآخرين وهو عقد سنوي يغطي الأضرار المادية والجسدية للغير والتي يعتبر المتضرر فيها طرفاً ثالثاً بالعقد وللمتضرر كامل الحق بمراجعة المؤسسة للمطالبة بحقه بشكل مباشر وودي ومن دون الحاجة لتوكيل المحامين أو مراجعة القضاء، مؤكداً أنه ما من ضرورة في أغلب الحالات لوجود وسيط أو وكيل ليحصل المؤمَن على حقه عند تعرضه للضرر وتكفي مراجعته لفرع المؤسسة مصطحباً ضبط الشرطة من دون أن يتحمل أعباء إضافية أو تأخراً بالوقت للحصول على التعويض.

وأكد الربعوني أن كامل أعمال إعادة تأهيل وصيانة مبنى الفرع الأساسي الواقع في مبنى مجلس مدينة حمص بمركز المدينة انتهت مؤخراً بتكلفة بلغت نحو ٣٠ مليون ليرة، لافتا إلى أن الإدارة العامة شكلت لجنة استلام وحاليا تقوم بإجراءات الاستلام من الشركة المنفذة ومن المتوقع أن يتم العودة للعمل في المقر الرئيسي ووضعه بالخدمة مطلع الشهر القادم.

دكتور واحد لـ٨٠٠ طالب!

الشعال: على الدكاترة الالتزام بوضع الأسئلة وسلالم التصحيح من الكتاب حصراً

➤ كاميرات مراقبة ضمن المدرجات لمراقبة أداء الدكاترة والطلاب ➤ الحكيم: نحتاج إلى آلية تمنع الطالب من أخذ شهادته وهو في منزله

جلنار العلي

بينت عميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاتنة الشعال أن سوء المخرجات التعليمية في كلية الآداب وخاصة أقسام اللغات عائد إلى أزمة الثماني سنوات التي تركت الطالب غير قادر على الحضور والتفاعل مع الأستاذ، الأمر الذي يحتاج إلى حلول لتحسين هذه المخرجات، منها تغيير الخطة الدرسية وإنشاء مخابر، لافتة إلى أنه تم توجيه طلب إلى رئيس جامعة دمشق في هذا الشأن وتم الموافقة على ذلك كي يصبح الطالب قادراً على امتلاك اللغة بشكل كامل.

وأشارت الشعال إلى أن المدرجات في الكلية كبيرة وتتسع لـ٥٠٠ طالب، ولا ينقصها سوى بعض التجهيزات الفنية لتكن على أكمل وجه، وبناء على ذلك تم رفع طلب إلى رئاسة الجامعة لتزويدها بالإنارة الكافية والميكروفونات الثابتة لعدم العبث بها، وذلك ضمن عقود سيتم البدء بتطبيقها حالياً.

ولفتت الشعال إلى النتائج الكارثية لاستخدام الملخصات وتأثيرها على المخرجات الجامعية مقترحة على الدكاترة الالتزام بوضع الأسئلة وسلالم التصحيح من الكتاب حصراً، مشيرة إلى أنها حاولت معالجة الأمر من خلال وضع ملخصات على موقع جامعة دمشق عائدة للدكاترة، وعلى الرغم من ذلك لم يتم ضبط الوضع، مطالبة رئاسة الجامعة بإيقاف انتشارها بالمكتبات ورفع دعاوى على الأكشاك والمكتبات التي تتاجر بها.

وأشارت الشعال إلى أن كلية الآداب فيها ٤٥٠ دكتوراً، وفي قسم اللغة الإنكليزية يوجد٢٥ دكتوراً، و٣ أعضاء متعاقدين بالإضافة إلى المعيدين، كاشفة عن أنه لا يوجد أي دكتور حاصل على نصابه الكامل، فعلى سبيل المثال المفروض على عضو الهيئة التدريسية أن يأخذ ١٤ ساعة تدريبية ولكنه بالحقيقة يأخذ ٤ساعات، مشيرة إلى ضرورة اللجوء إلى التشعيب ليتمكن الطالب من أن يتحدث مع أستاذه بشكل أكبر.

ونوّهت الشعال بأنه تم تحديد نسبة دوام للطلاب ٧٥ بالمئة وخاصة في أقسام اللغات الجديدة كقسم اللغة الفارسية والروسية والإسبانية التي تحتاج إلى دوام، أما في باقي الأقسام فالإلزام بالدوام هو من مهمة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يجب عليهم أن ينبهوا الطلاب في ضرورة الحضور، كذلك سيتم وضع كاميرات مراقبة ضمن المدرجات لمراقبة أداء الدكاترة والطلاب، لافتة إلى عدم وجود أي نقص بالكادر التدريسي باستثناء النقص ببعض الاختصاصات كاختصاص اللغة في قسم الإنكليزي.

وفيما يخص موضوع الحاجة الفعلية للأساتذة عند المسابقات تشير الشعال إلى أنه يتم الطلب بناء على اجتماع رؤساء الأقسام بالمجالس لتحديد الحاجة ومن ثم عرضها على مجلس الكلية ليتم فيما بعد إجراء المقابلات للاختيار.

وأشارت الشعال إلى أن آداب دمشق الآن في طور التطوير ابتداء من مركز خدمة المواطن الذي يعتبر أول مركز في سورية.

بدورها أكدت الدكتورة في قسم اللغة الإنكليزية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق ريما الحكيم لـ«الوطن» أهمية العمل على المخرجات التعليمية في كلية الآداب التي تعاني من الإهمال فما يخص سياسة الاستيعاب الكبيرة والتي لا تتناسب مع عدد الأساتذة الجامعيين في الكلية، وخاصة قسم اللغة الإنكليزية الذي يحتوي على عدد طلاب يوازي كل الأقسام مجتمعة في الكلية، وكذلك عدد الأساتذة الذي يبلغ ٣٠ أستاذاً فقط، بعد خسارة ٥٠ بالمئة من الكوادر التعليمية أثناء الحرب على سورية، بالإضافة إلى اقتراب الكثير من الأساتذة من سن التقاعد، في ظل عدم وجود طاقات متجددة، وعدم إيفاد الخريجين إلى دول ناطقة باللغة الإنكليزية كبريطانيا وأميركا، ما يؤثر على أقسام اللغة الإنكليزية بشكل كبير.

وأشارت الحكيم إلى أن الأساتذة الموجودين حالياً في قسم اللغة الإنكليزية مثلاً يمتلكون قدرات كبيرة كونهم خريجي بريطانيا وأميركا ولكن الصعوبة تكمن في تدني نسبة الدكاترة مع عدد الطلاب الكبير البالغ حالياً ١٠ آلاف طالب، فمن غير المعقول أن يتعامل كل دكتور مع ٨٠٠ طالب، ناهيك عن عدم وجود التجهيزات اللازمة والصيانة الدائمة في المدرجات لإعطاء الدرس بشكل مثالي، بالإضافة إلى وجود تقصير في البحث العلمي وعدم توفير المراجع اللازمة، بالإضافة إلى عدم القدرة على المشاركة بالمجلات العلمية بسبب الإجراءات أحادية الجانب من الدول المعادية.

وترى الحكيم أن هناك عدة حلول لتحسين المخرجات التعليمية في كلية الآداب كوجود آلية تمنع الطالب من أن يأخذ شهادته وهو في منزله سواء كان يقطن داخل البلد أم خارجه، من خلال ضبط دوام الطلاب وإمكانية تشعيب الإعطاء رغم صعوبته بسبب قلة المدرجات، ولكن في حال تم تطبيقه يجب إيجاد آلية لضبط دخول الطلاب والتزامهم بالشعب وعدم الحضور في شعبة واحدة وتوقيت واحد، وإلزامهم بنسبة دوام ٧٠ بالمئة للتخلص من الطلاب المتقاعسين، لافتة إلى ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية وربطها مع سوق العمل وتغيير الخطة الدرسية وإدخال مواد لتحسين مهارات الاستماع والحديث ليستطيع الطالب الحصول على مهارات وفحصه بطريقة «التوفل».

ومن جانب آخر تشير الحكيم إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في معركة الكوادر البشرية، والخلل الموجود في آلية الحفاظ عليها، إذ يجب أن يكون هناك لجنة طارئة للحفاظ على هذه الكوادر وتحفيزها على البقاء، لافتة إلى أنه عندما يتم اختيار الكوادر وتعيين الدكاترة الحاصلين على شهاداتهم من جامعات أجنبية يتم التدقيق على مدة المكوث في الدولة الموفد إليها، فعلى سبيل المثال عندما تنقص شهرين عن المدة المحددة يتم رفض الطالب دون النظر إلى سنوات خبرته أو إنجازاته العلمية، كاشفة عن ضرورة تعديل قانون معادلة الشهادات وتحديد عدة نقاط فيه كالتساهل مع الطلاب الخريجين من أول ٥٠٠ جامعة مصنفة عالمياً فيما يخص مدة المكوث، والنظر على سنوات الخبرة والإنجازات العلمية مؤلفات ومنشورات وغيرها، وذلك لتحسين الكوادر.